الفصـــــل الثالث

أهمية تمويل التعليم الجامعى وأخلاقياته

أولاً: مفاهيم أساسية

١- نفقات التعليم

٢- كلفة التعليم

٣- تمويل التعليم

ثانياً: تمويل التعليم الجامعى: الضرورة والمبررات

١- ضرورة تربوية

٢- ضرورة اقتصادية

٣- ضورة اجتماعية

٤- ضرورة سياسية

ثالثاً: أخلاقيات تمويل التعليم الجامعى

أولاً: مفاهيم أساسية

فيما يلي عرض لمجموعة من المفاهيم الأساسية ، والتي ستأتي في ثنايا هذا الكتاب وهي :

١ـ مفهوم نفقات التعليم Education Expenditure

يعرَّف الإنفاق بوجه عام بأنه صرف الأموال، لتحقيق منافع مشروعة للأفراد تسهم في تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية. (محمد صالح عبدالقادر، ١٩٩٧م، ص٦٣ -٧٥). كما تعرَّف النفقة بأنها تضحية نقدية تتحملها الوحدات الاقتصادية لممارسة أنشطتها المختلفة، ويعتبر الهدر جزءًا من النفقات التي لاتعود بفائدة على الوحدات الاقتصادية (على عبدالعليم عبدالحميد، ١٩٩٠م، ص٣١٨ -٣١٩).

أما نفقات التعليم.. فتعرف بأنها مجموع الأموال اللازمة للصرف على التعليم، وتشمل النفقات الحكومية والنفقات الأسرية (محمد يوسف المسيليم، ٢٠٠٢م، ص ٨١ -٨٢).

ويقدم "حامد عمار" مفهوماً أوسع لنفقات التعليم، حيث يرى أنها مجموع ما يتاح من مدخلات تعين النظام على تحقيق جملة العوائد، ومواجهة مختلف التحديات، ويؤكد أن النفقات لا تقتصر على الموارد المالية فحسب بل تشمل كذلك الإرادة السياسية التي تدعم التعليم ماديًا ومعنويًا، والوفاق الوطني المساند للتعليم، والجهود الذاتية، فجميعها مكونات لمفهوم نفقات التعليم. (حامد عمار، ١٩٩٥، ص٨٤ -٨٥).

استناداً إلى ما سبق، يمكن القول أن مفهوم نفقات التعليم، يشمل كل ما تقدمه الدولة والأفراد من تضحية نقدية ودعم مادي ومعنوي للمنظمات التعليمية، لتيسير العمل بها وتحقيق أهدافها.

٢ـ مفهوم كلفة التعليم Cost of Education

يشير مفهوم كلفة التعليم إلى قيمة ما يتم إنفاقه على العناصر الضرورية للعملية التعليمية في هذا النوع من التعليم، من إجمالي ما ينفق على التعليم عامة من ميزانية الدولة خلال العام، ويشمل قيمة وقت المعلمين والمتعلمين، وقيمة استهلاك المباني والأجهزة والمعدات والأثاث وقيمة السلع (محمد متولي غنيمة، ٢٠٠١م، ص٣٠٤) و(Woodhall, 1999, p62).

كما تعرف كلفة التعليم بأنها مقدار الموارد المالية التي تستهلك في مدى زمني معين للإنفاق على العملية التعليمية؛ لتحقيق أهداف معينة لا تنفق دونها، وهي تشمل كلفة مباشرة متمثلة في الأموال التي تنفقها الدولة على التعليم، وكلفة غير مباشرة متمثلة في الأموال، التي كان من الممكن أن يحصل عليها الطالب لو التحق بالعمل (Chon & Geske, 1990, p71-76).

وهناك من يعرف كلفة التعليم بأنها القيمة النقدية (المالية) لكل المدخلات المطلوبة لعمل قطاع التعليم على النحو المطلوب، أو الموضح في الخطة، والذي يجب أن يتم توفيره من قبل السلطات أو الأفراد (تقرير التعليم للجميع، ٢٠٠٠م، ص١٠١).

وعليه.. فإن كلفة التعليم هي أموال تنفق على التعليم في مدى زمني معين لتحقيق أهداف معينة، لا تنفق دونها، وتحقق العائد منها خلال فترة الإنفاق.

الفرق بين نفقات التعليم وكلفة التعليم

يخلط بعض الباحثين بين نفقات التعليم وكلفة التعليم، ويعتبرونها شيئاً واحداً على الرغم من وجود فرق جوهري بين كل منهما، فبينما تشير نفقات التعليم إلى الأموال التي يتم صرفها على التعليم لممارسة أنشطته وتسيير عملياته المختلفة، فإن كلفة التعليم هي أموال تستهلك في مدى زمني معين لتحقيق أهداف معينة لا تنفق بدونها.

ويؤكد ذلك "خلف البحيري" حيث يرى أن كلفة التعليم هي تضحية مالية أو عينية، تهدف إلى تحقيق منفعة ولا تنفق دونها؛ الأمر الذي يجعل زيادة الكلفة تنعكس في تحسين مستوى المنتج، بينما لا تنعكس زيادة الإنفاق بالضرورة في صورة

تحسين المنتج، لهذا كانت زيادة إنتاجية التعليم عن طريق زيادة الكلفة لأنها موجهة ومخططة (خلف محمد أحمد البحيري، ٢٠٠٢م، ص٣).

٣ـ مفهوم تمويل التعليم Financing of Education

التمويل في أبسط صورة يعني تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة، والتخطيط والإشراف على إدارتها، بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته، وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية. (عبدالرحمن بن أحمد الصائغ، ٢٠٠٠م، ص٦٣١).

كما يعرف التمويل بأنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على الأموال واستثمارها في عديد من العمليات التي تساعد على رفع كفاءة وجودة النتائج المتوقع الحصول عليها، في ضوء الأموال المتوافرة في الوقت الراهن للاستثمار وعلاقتها بالعائد المتوقع (Stephen & others, 1979, p3).

أما تمويل التعليم فيعرفه "محمد غانم" بأنه إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المنظمات التعليمية كافة؛ حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والاقتصادية والعلمية والبحثية والاجتماعية. (محمد غانم، ٢٠٠٠م، ص ٢٥٩).

كما يعرَّف تمويل التعليم بأنه مفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل من العدالة والفعالية؛ بمعنى أن فعالية التعليم الجامعي تزداد كلما توافر التمويل المناسب للصرف على أنشطته المختلفة، ومن ثم توفيره لجميع الأفراد وتحقيق العدالة، ولا يمكن فهم تمويل التعليم إلا في ضوء مفهوم العدالة والفعالية. (Mace, 1993, p7-19).

ويأتي في السياق السابق نفسه تعريف "Mun Tasang" لتمويل التعليم بأنه عملية اتخاذ قرار حول الحصول على الأموال وتوزيعها في ضوء معايير الفعالية والعدالة والاختيار والإنتاجية، هذا فضلاً عن ضرورة تقدير الكلفة، فثمة علاقة وثيقة بين كلفة التعليم وتمويله، فمن خلال تحديد كلفة التعليم، يمكن وضع تصور لمصادر ومتطلبات تمويل هذه الكلفة. (Mun, 1994, p68-69).

استناداً إلى ما سبق يمكن تعريف تمويل التعليم بأنه مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها حكومية كانت أو غير حكومية، والعمل على تنميتها واستثمارها، وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع، وتحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفة، وهو ما يؤكد أن تمويل التعليم يرتبط بشكل أساسي بالأساليب التخطيطية الكفيلة بتوجيه الموارد وفق نظام علمي يبين جوانب الإنفاق والكلفة الحقيقية، بهدف الاستثمار الأمثل لهذه الموارد، وتحقيق أفضل عائد ممكن.

ثانيًا: تمويل التعليم الجامعي: الضرورة والمبررات

تحتل الجامعات موقعاً مهمًّا ومؤثراً في المجتمعات المعاصرة، وتعيش تحولات نوعية تجري بوتيرة متسارعة، وتلقى على الجامعات مسئوليات جديدة، لمواجهة التحديات المتجددة، ولتصبح الجامعات رائدة في تطوير مجتمعاتها والنهوض بها، من خلال نشاطاتها المختلفة، التي تسهم في إعداد جيل جديد، يملك القدرة على مواجهة متطلبات الحياة المعاصرة، ومن خلال إقامة شراكة فاعلة مع المجتمع من حولها لتطويره وتنميته.

وعليه.. فالتعليم الجامعي أصبح أداة للنهوض بالمجتمعات؛ إذ إنه يستهدف رقي الإنسان وتحسين ظروفه المعيشية، والارتقاء بالمجتمع من خلال تزويد الإنسان بالمعارف الراقية والمهارات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واللحاق بركب التقدم وبركب الحضارة المعاصرة، التي تشهد انطلاقة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة (خليل حماد وسعيد البشير، ٢٠٠٠م، ص٥٩٢)، وهو ما يضع على عاتق المجتمع بكافة مؤسساته وأفراده مسئولية تمويل التعليم الجامعي، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته.

وإذا كانت قضية تمويل التعليم الجامعي ترتبط بالفلسفة السائدة في المجتمع والتوجهات التي تحكم حركته، فإن توفير التمويل اللازم للتعليم الجامعي أمر تتفق عليه كل الفلسفات أيًّا كانت توجهاتها، انطلاقاً من أن توفير موارد مالية كافية للجامعات يساعدها على أداء أدوارها بفاعلية في المجتمع.

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت أهمية وضرورة تمويل التعليم الجامعي، من النواحى التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١ـ ضرورة تربوية An educational necessity

يمثل تمويل التعليم الجامعي وتوفير الموارد المالية الكافية لتمارس الجامعات أنشطتها وأدوارها، ضرورة تربوية، من منطلق أن التعليم الجامعي يسهم في التنمية البشرية، وهي تعني إعداد رأس المال البشري الذي يعد أحد أهم مقومات التقدم في الحياة المعاصرة، فهو يوفر للأفراد جواز للحياة Passport to Life يمكنهم من أن يفهموا أنفسهم على نحو أفضل، وأن يفهموا الآخرين، وبالتالي يشاركون بفاعلية في حياة المجتمع (جاك ديلور، ١٩٩٧، ص٩٥).

وتتفق دراسة "خليل حماد وسعيد البشير" مع الفكرة السابقة، حيث تؤكد أن توفير الأموال الكافية للتعليم الجامعي ضرورة ملحة تشغل بال معظم دول العالم، لما يمكن أن يقوم به التعليم الجامعي من تحسين مستوى المعيشة، وإعداد الأفراد للعيش في عالم متغير، وتوجيههم للقيام بمسؤولياتهم تجاه أنفسهم وتجاه المجتمع (خليل حماد وسعيد البشير، ٢٠٠٠م، ص٥٩٢ -٦٢٧).

وهناك من يربط بين التعليم الجامعي ومدى الإنفاق عليه، وحضارة المجتمع وتقدمه؛ حيث يسهم التعليم الجامعي الجيد في إعداد الأفراد لتولي مسئولياتهم في المجتمع، وفي سوق العمل؛ لأن التعليم الجامعي وسوق العمل وجهان لعملة واحدة two sides of the same coin، وكل منهما يتوقف على التمويل الذي يرفع من مستوى كفاءة التعليم الجامعي من ناحية، ويلبي متطلبات السوق من ناحية أخرى (Peschar & wal,) 2000, p1-12.

وتأتي دراسة "محمد غانم" لتبين العلاقة الارتباطية بين تمويل التعليم الجامعي وتطور المجتمع وتقدمه، حيث يؤكد أنه بكفاية التمويل وتزويد الجامعات بما يلزمها من موارد، تسهم الجامعات في تكوين الإنسان الذي يحمل ملامح أمته، ويحافظ على خصائص ثقافته، ويجسد قيم مجتمعه ويسهم في تنميته (محمد غانم، ٢٠٠٠م، ص٢٥٢).

كما تشير دراسة "Kwiek" إلى أن التعليم الجامعي له أثر حيوي في إحداث التغيير وتهيئة الأفراد للتحول للعالمية من خلال الاندماج في المعرفة الجديدة، والتكيف مع الحاجات الاجتماعية المتنامية باستمرار؛ الأمر الذي يتطلب إصلاح التعليم الجامعي، الذي بحاجة إلى الأخذ بالمدخل العالمي المرتبط بالأداء والتقنيات والسوق، ليصبح التعليم الجامعي أكثر فعالية مقابل التكلفة Cost- Effective ليرتبط بالمجتمع من ناحية، ويعد الأفراد للعالمية من ناحية أخرى. (Kwiek, 2001, p1-12).

وتبين دراسة أجريت حول "كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها" بأن عدم كفاية تمويل التعليم الجامعي في المجتمع العربي، أثر بشكل سلبي على مخرجات التعليم؛ حيث انخفض مستوى أداء الأفراد في المجتمع، وانعكس هذا بدوره على جميع جوانب التنمية (أنطوان حبيب رحمة، ٢٠٠٠م، ص٣٩ -٥٣).

٢ـ ضرورة اقتصادية An economic necessity

يعتبر ألفريد مارشال "A. Marshall" أول من أشار بصورة مباشرة إلى اعتبار التعليم نوعاً من أنواع الاستثمار، وأكد ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، وأشار إلى أن ما ينفق على التعليم، ينبغي ألا يقاس بالعائد المباشر منه، فهناك فائدة عظيمة تتأتى من إعطاء أفراد الشعب فرصاً متزايدة من التعليم، تكشف مواهبهم وقدراتهم، وهو ما يعكس أهمية وضرورة تمويل التعليم والإنفاق عليه (محمد منير مرسي، ١٩٩٨، ص٧٤).

ولقد استقر في الفكر والممارسات الإنمائية ذلك الدور الفاعل للتعليم الجامعي من آثار إيجابية أو سلبية في القوة الدافعة لحركة الاقتصاد والمجتمع، ومن ثم زاد الاهتمام بتقييم نظام التعليم الجامعي وعوائده المختلفة، وبحجم الإنفاق والتمويل المطلوب لفاعليته وكفاءته؛ خاصة مع تزايد التحديات والتهديدات التي تفرضها القوى العالمية في الحاضر والمستقبل (حامد عمار، ١٩٩٥، ص٦٦).

وهكذا ظهر مفهوم العائد من التعليم الجامعي من خلال الدراسات الاقتصادية، وظل إلى عهد قريب مجرد علاقات ارتباطية بين مؤشرات التعليم والنمو الاقتصادي

في الدولة، إلا أن بعض الدراسات لجأت لحساب العائد في صورة المردود الاقتصادي المباشر للأفراد، من خلال الرواتب والأجور التي يتقاضونها خلال فترة حياتهم الإنتاجية بسبب التعليم، وهي صورة مباشرة للعائد تقدم بشكل واضح القيمة الاقتصادية للتعليم من ناحية، وضرورة تمويل التعليم والصرف عليه من ناحية أخرى (خلف محمد أحمد البحيري، ٢٠٠٢م، ص٥٦).

وهو ما أكدته دراسة "Heyneman" التي ترى أن التعليم الجامعي يؤهل الأفراد لمكانات اقتصادية مرموقة في المجتمع، كما يدر على الفرد دخلاً شهريًا، وهو مبرر قوي للإنفاق على التعليم الجامعي، وتشير الدراسة إلى أهمية التخطيط الذي يربط بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وهو ما يتطلب إدخال آليات السوق إلى الجامعات؛ بحيث تعد الجامعات طلابها للعمل في المصانع والشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة (Heyneman, 2001, pp345-359).

ويأتي في السياق السابق نفسه تقرير أُعد حول "العوائد من الاستثمار في التعليم العالي" حيث يشير التقرير إلى أن العائد من الاستثمار في التعليم الجامعي يظهر في عمل الأفراد وزيادة إنتاجيتهم، ليس هذا فحسب بل تتعدد الفوائد التي تعود على الفرد كما تتعدد الفوائد التي تعود على المجتمع، وينعكس هذا بدوره على التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي العام في المجتمع، ويوصي التقرير بضرورة أن تزيد الدولة من الاستثمار في التعليم الجامعي، من منطلق أن له مردود وعوائد على المجتمع بأسره (Borland & Others, 2000, pp 1-29).

هذا.. ويشير "محمد متولي غنيمة" في كتاب بعنوان "الوضع الراهن واحتمالات المستقبل" إلى القيمة الاقتصادية للتعليم في المجتمع العربي، حيث يؤكد أهمية التعليم في إعداد رأس المال البشري؛ الأمر الذي يبرز العلاقة بين كفاءة وجودة التعليم، وما ينفق عليه من أموال وبين الدخل القومي، وأثر ذلك على مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل (محمد متولي غنيمة، ١٩٩٦م، ص٤٥ -١٠٣).

أما دراسة "نور الدين محمد" فقد ناقشت العلاقة بين تمويل التعليم الجامعي وبنية النظام الاقتصادي، وآلية سوق العمل وعلاقة كل ذلك بالأهداف الاجتماعية، وأوضحت الدراسة أن عملية تمويل التعليم الجامعي تتأثر بالأنشطة الاقتصادية في

الدولة، ومدى توزيعها على القطاعات المختلفة، واستراتيجيات التطوير التي تتبناها الدولة في المستقبل، والنظام الإداري في المجتمع وآليات السوق، وحجم الاستثمار في التعليم الموجه نحو التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية (نور الدين محمد عبدالجواد، ٢٠٠٠م، ص٣٦ -٣٧).

ويرى "مصطفى طوفان" أن الأغلبية العظمى من خبراء الاقتصاد تدعي أن توفير رأس المال هو العلاج الطبيعي للركود والتخلف الاقتصادي، في أبسط صورة يفترض هذا الادعاء بأن العلاقة بين رأس المال والمردود تبقى ثابتة، ومادامت إمكانات الاستثمار مستمرة، سيؤدي التزايد المستمر إلى سهولة الحصول على اعتمادات أكثر للتعليم الجامعي، الذي يؤثر بدوره على مستوى الدخل، من خلال تحسين نوعيته وأنشطته البحثية والاجتماعية (مصطفى عزت طوفان، ٢٠٠٠م، ص ١٣).

٣- ضرورة اجتماعية a social necessity

إن تمويل التعليم الجامعي، وتوفير الموارد المالية الكافية للصرف على أنشطته المختلفة، من الأهمية بمكان، نظراً لما يسهم به التعليم الجامعي من أدوار اجتماعية لها أبلغ الأثر على الفرد والمجتمع معاً، حيث يكسب الأفراد مهارة الممارسة الصحيحة لحقوقهم وواجباتهم ويساعدهم على الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، كما ينمي لديهم الاتجاهات الصحيحة التي تؤثر بشكل مباشر في حياتهم، هذا فضلاً عن دور التعليم الجامعي في تنشيط عمليات الحراك الاجتماعي Social Mobility في المجتمع، وهي مبررات تزيد من أهمية وضرورة توفير ما يلزم التعليم الجامعي من موارد (محمد منير مرسي، ١٩٩٨م، ص٨٨).

فإذا كانت الأبحاث والدراسات في مراحلها الأولى ركزت على علاقة النمو الاقتصادي بالتعليم الجامعي؛ باعتباره من أهم مكونات رأس المال البشري، فإن الأبحاث التالية امتدت إلى تعرف دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة بما في ذلك النمو الاقتصادي والحراك الاجتماعي، وتحسين الأحوال الصحية والنهوض بمكانة المرأة ومشاركتها في التنمية، وهو ما يمثل جهداً علميًّا يؤكد

أهمية العلاقة بين التعليم الجامعي والإنفاق عليه والعوائد المباشرة وغير المباشرة منه (حامد عمار، ١٩٩٥م، ص٦٣).

كما يؤكد "Lind" أن التعليم الجامعي يسهم بفاعلية في تنمية المجتمع الديمقراطي، ونشر ثقافة الديمقراطية بين الأفراد، واحترام الحقوق الإنسانية، ويجعل الأفراد أقدر على فهم بعضهم البعض الآخر، كما يحترمون حقوق الآخرين، بل ويحترمون الرأي الآخر ويقدرونه، وهي أمور لا ينمو المجتمع ويتطور دونها، لذا فإن ما ينفق من أموال على التعليم الجامعي له عوائد اجتماعية غير مباشرة، تبدو في سلوك الأفراد واتجاهاتهم، ولها أبلغ الأثر في رقي المجتمع وتقدمه (Lind, 2003, p7-54).

أما دراسة "عبدالله الكبيسي ومحمود قمبر" فتشير إلى العلاقة الوثيقة بين الجامعات وخدمة المجتمع وتنميته؛ فالجامعات تستهدف تنمية الأفراد والبيئات على الصعيد الثقافي والمهني والاجتماعي، وتتطور فعاليات هذه الأدوار في ظل توفير الأموال اللازمة والضرورية لتقديم هذه الخدمات بأفضل صورة ممكنة، تعود بالفائدة على كل من الجامعة والمجتمع (عبدالله جمعه الكبيسي ومحمود مصطفى قمبر، ٢٠٠١م، ص٢١٢ -٢١٣).

وجاءت دراسة "Davis" لتؤكد الأهمية الاجتماعية للتعليم الجامعي؛ حيث أوضحت أن للتعليم دورًا في عمليات التطوير والتغيير الاجتماعي، فمن خلال التعليم تتجدد الأفكار والرؤى والمعارف، ويكتسب الأفراد المرونة والقدرة على المبادأة والمشاركة في الحياة الاجتماعية وفي الحياة الديمقراطية، كما يكتسب الأفراد أنماط جديدة في البحث والتقصي والتعلم الذاتي والتجديد الثقافي، وهي من أهم مظاهر التغير الاجتماعي (Davis, 1998)، وهي مبررات قوية لدعم التعليم الجامعي والإنفاق عليه.

ويتناول "حامد عمار" أهمية التعليم الجامعي من زاوية أخرى وهي دور التعليم الجامعي في توفير العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة إنتاج الفروق الفردية بين الشرائح الاجتماعية، أو من خلال تقريب فجوة التمييز والتمايز بين الفئات الاجتماعية، وهو ما يتطلب دعم وتمويل التعليم الجامعي، بحيث يمكن توفيره لكل من تؤهله قدراته للالتحاق به (حامد عمار، ١٩٩٥، ص٣٩ -٤٠).

أما "Neave" فيرى أن الجامعة بحاجة إلى المجتمع الذي يمدها بالتمويل والدعم المعنوي لتسيير عمليات التدريس والبحث فيها، والمجتمع في حاجة إلى الجامعة التي تسهم في إعداد وبناء الإنسان الذي يعمل ويطور المجتمع، ولتجنب الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع في المستقبل، ينبغي الاهتمام بالجامعات والارتقاء بمستوى الأداء فيها، بحيث تسهم في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. (Neave Guy, 2000, pp29-49)

بينما يرى "مصطفى طوفان" أن إحراز مساواة اجتماعية عن طريق التوسع في التعليم الجامعي وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، لم يفلح بل ظلت التباينات الاجتماعية والتعليمية، فما زالت هناك نسبة عالية من الانتقاء الاجتماعي للتعليم الجامعي، فالتفاوت الاجتماعي في المشاركة مازال مستمرًا، والتباينات الاجتماعية في مدة التعليم مازالت على حالها، والفوارق الاجتماعية في التعليم تظهر في بداية الدراسة، وتتسع خلال ممارسة التعليم الرسمي، وكأن نظام التعليم يعكس المجتمع وليس التغير فيه (مصطفى عزت طوفان، ٢٠٠٠م، ص٦٦).

٤- ضرورة سياسية a political necessity

التعليم اختيار سياسي في المقام الأول، وهو ما يؤكد ارتباط سياسة تمويل التعليم الجامعي بفلسفة الدولة وتوجهاتها، وبالتالي مدى توزيع موارد الدولة ونصيب التعليم الجامعي منها، هذا.. وتتناول دراسات تمويل التعليم الجامعي مدى اهتمام الدولة بمجانية التعليم الجامعي، وإقرارها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية، ومدى التزام الدولة بتمويل التعليم الجامعي، ومدى اعتمادها على مصادر أخرى، هذا فضلاً عن دور الإدارة في عمليات توجيه الإنفاق على التعليم الجامعي، وما يتبع ذلك من كفاءة في توزيع المخصصات المالية، أو هدر لهذه المخصصات، وكذلك مدى توجه الدولة للقطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي.

وتأتي في هذا السياق دراسة "هادية أبوكليلة" التي أجريت عن "مجانية التعليم وموقعها بين العوامل المؤثرة في كفاية النظام التعليمي"، وتوصلت الدراسة إلى عدم صحة الفرض القائل بأن مجانية التعليم تأتي على رأس العوامل التي تؤثر في خفض كفاية النظام التعليمي؛ حيث احتل هذا الفرض المركز الخامس، وهو يعني أن مجانية

التعليم ليست المسئول الأول عن خفض كفاية التعليم، وتوصي الدراسة بضرورة التزام الدولة بمجانية التعليم، والبحث في الوقت نفسه عن مصادر تمويل أخرى تدعم التعليم في المجتمع (هادية محمد أبو كليلة، ٢٠٠١م، ص ص١٥٥ -١٨١).

وفي إطار مدى اهتمام الدولة بالتعليم، أجريت دراسة حول تزايد ميزانية التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأشارت الدراسة إلى أن الضرائب تعد أحد أهم مصادر تمويل التعليم في المجتمع الأمريكي، ونظراً لبعض التعديلات التي أدخلت على نظام الضرائب أدت إلى زيادة في ميزانية التعليم وصلت إلى حوالي ٧.٢٪ عام ١٩٩٨م. وهذه الزيادة ارتبطت بمعدلات الالتحاق، وكذلك بمتطلبات التوسع في التعليم وتيسير عملياته (Liebschutz & others, 1997).

ثالثاً: أخلاقيات تمويل التعليم الجامعي

يستند تمويل التعليم الجامعي إلى دستور أخلاقي، ينظم مصادر التمويل وبنود الإنفاق ويوجه سلوك الأفراد عند التعامل مع هذه الموارد المالية، من حيث الاستثمار وتقليل الهدر وطرق الحصول عليها، والأهداف المرجوة من ورائها، فالدستور الأخلاقي الذي يستند إليه تمويل التعليم الجامعي ينطلق من قيم ومبادئ أخلاقية توجه سلوك الأفراد.

وهو ما تؤكده دراسة أجريت حول "تأثير التدخل الفيدرالي في التعليم العالي" وأشارت إلى أهمية المسئولية الأخلاقية إزاء تمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه، وأوصت بضرورة تبني مجموعة من القيم والمبادئ التي تضبط سلوك الأفراد الذين يتعاملون مع الموارد المالية، والتي تساعد على تحقيق أفضل عائد بأقل تكلفة (Stein, 1999, pp70-75)

وتأتي دراسة "Wigger & Von" في السياق السابق نفسه، لتؤكد أهمية الالتزام الأخلاقي في مجال تمويل التعليم الجامعي، وتشير الدراسة بشكل خاص إلى التعهد أو الالتزام الذي يقطعه الطلاب أو أولياء أمورهم على أنفسهم في حالة استخدام نظام القروض، حيث يتعهد المتعلم أو ولي الأمر برد هذه القروض بعد التخرج؛

الأمر الذي يتطلب تطبيق الجانب الأخلاقي، والذي يساعد على خلق الثقة المتبادلة لنجاح هذا النظام (Wigger& Von, 2001, pp547-560).

أما دراسة "Rohlen" فقد أظهرت أن هناك علاقة وثيقة بين ما يتبناه الأفراد من قيم وإنجاز الأعمال بأقل كلفة، وهي تشير إلى البعد الأخلاقي في المجتمع الياباني، وكيف يؤثر على سلوك الأفراد في التعليم، وفي التعامل مع الموارد المختلفة؛ مما يساعدهم على تحقيق الأهداف بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة وثيقة بين كلفة التعليم والعوامل الأخلاقية في المجتمع (Rohlen, 1995, pp100-180).

وتتناول دراسة "Abdulaziz & Hugo" المدخل الأخلاقي في التعاملات الدولية بشأن تمويل التعليم الجامعي؛ حيث تشير إلى أهمية التعاون الدولي في تمويل التعليم الجامعي، سواءً من خلال البنك الدولي أو اليونسكو أو المنظمات الاقتصادية الدولية، بهدف إصلاح التعليم، وتؤكد الدراسة هنا أهمية المدخل الأخلاقي في عمليات التمويل الدولية؛ تجنباً لبعض الأهداف الخفية التي تتبع تمويل التعليم الجامعي من المنظمات الدولية. (Abdulaziz & Hugo, 2002, pp71-80)